



فشل القيادة: روايات شهود عيان عن تعذيب المعتقلين العراقيين على يد الفرقة 82 الم gioقة في الجيش الأمريكي

ملخص

في يوم الإجازة، يأتي الناس طيلة الوقت. ويعلم كل من في المعسكر أنك إذا رغبت في التنفيس عن إحباطك، فما عليك سوى الذهاب في خيمة "الأشخاص تحت المراقبة".¹ إنه نوع من أنواع الرياضة. كان جميع الطباخين جنوداً أمريكيين. وذات يوم دخل أحد الرقباء وطلب من أحد المعتقلين أن يمسك بعمود؛ ثم أمره بالانحناء وكسر ساقه بمضرب البسيط المعدني. إنه الطباخ للعين. وما كان ينبغي أن يتواجد مع المعتقلين.

- رقيب من الفرقة 82 الم gioقة يصف الأحداث في قاعدة العمليات المتقدمة ميركيوري، في العراق.

ما دمت أرى، بوصفى ضابطاً، أننا لا نتفيد حتى باتفاقيات جنيف، فثمة خطأ في الأمر. وما دام الضباط يرون كل هذه الأمور تحدث ولا يحركون ساكناً، فثمة خطأ في الأمر. وما دمت أسمع ضابطاً من "ويست بوينت" يخبرني بأنه يرى ضرب الناس أمراً عادياً، فثمة خطأ في الأمر.

- ضابط من الفرقة 82 الم gioقة يصف التشوش الحادث في العراق حول أساليب التحقيق المسموح بها.

لقد دعاهم أهالي الفلوجة "بالمهووسين القتلة" بسبب معاملتهم للمعتقلين العراقيين. إنهم جنود الفرقة الأمريكية 82 الم gioقة، الكتيبة الأولى، سرية مظليي المشاة 504، والتي تتمركز في قاعدة ميركيوري بالعراق. وقد اعتبر الجنود تلك التسمية وسام شرف لهم.²

وفي عددٍ من المقابلات مع منظمة هيومان رايتس ووتش، وصف ثلاثة من ضباط الفرقة 82 فضلاً عن عدم ذكر أسمائهم كيف كانوا شهود عيان على قيام كتيبتهم باستخدام التعذيب الجسدي والنفسي على نحو منتظم خلال عامي 2003 و2004 كوسيلة للحصول على المعلومات والتنفيس عن التوتر. وقد ظل أحد الجنود يعبر لرؤسائه عن قلقه من ذلك طيلة سبعة عشر شهراً قبل أن يوافق الجيش على إجراء تحقيق في الأمر؛

¹ "أشخاص تحت المراقبة" مصطلح تستخدمنه القوات الأمريكية للإشارة إلى المعتقلين العراقيين.

² تقع قاعدة ميركيوري على بعد عشرة أميال إلى الشرق من الفلوجة التي كانت أحد مراكز التمرد في تلك الأونة. وقد تعرضت القوات الأمريكية لهجمات مكثفة داخل الفلوجة وفي محيطها مما عرضها للضغط المستمر والخطر الشديد أثناء العمليات القتالية اليومية. وما أن انسحبـت الفرقة 82 المحملة جواً من قاعدة ميركيوري في أبريل/نيسان 2004، حتى شنت قوات مشاة البحرية التي حلت محلها هجوماً كبيراً على المتمردين في الفلوجة.

ومع ذلك لم يجر التحقيق إلا بعد أن اتصل الجندي المذكور بعده من أعضاء الكونغرس وبدأ يفكر بنشر القصة على الملا.

وطبقاً لرواية الضباط، كان التعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة المعتقلين العراقيين أمرًا منتظمًا ومعروفاً في مختلف مستويات القيادة. وقد ذكروا أن أفراد الاستخبارات العسكرية قد وجهوا العسكريين وشجعواهم على إخضاع السجناء، أثناء التحقيق معهم، لتمرينات قسرية متكررة وصلت بهم حد فقدان الوعي أحياناً والحرمان من النوم أيامًا متواصلة، إضافة إلى تعريضهم للحر والبرد الشديدين. وقد قام محقق واحد على الأقل بضرب المعتقلين أمام الجنود الآخرين. كما دأب الجنود أيضاً على ضرب المعتقلين يومياً قبل أن يبدأ استجوابهم. وقد كان مدنيون يعتقد بأنهم من وكالة الاستخبارات المركزية CIA يقومون بالاستجواب بعيداً عن أعين الجنود، لكن ليس بعيداً عن أسمائهم؛ حيث سمع هؤلاء استجواباتٍ مسيئة حسب رأيهما.

وقد عبر العسكريون الثلاثة عن تشوشهم حيال التطبيق الصحيح لاتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين معاملة السجناء أثناء النزاعات المسلحة. لقد خدموا جميعاً في أفغانستان قبل العراق، وقالوا بأن التصريحات المتناقضة التي سمعوها من المسؤولين الأمريكيين حول وجوب تطبيق اتفاقيات جنيف في أفغانستان والعراق (أنظر فقرة النتائج) قد ساهمت في تشوشهم وفي كيفية معاملتهم للسجناء. ورغم أن أحداً منهم لم يعد في العراق عندما قابلناهم، يعتقد اثنان منهم أن تلك الممارسات ما زالت مستمرة.

وقد أدلى العسكريون الثلاثة بأقوالهم بسبب ما وصفوه بالإحباط العميق تجاه فشل القيادة في رؤية تلك الانتهاكات كعرض دال على إخفاقات أكبر للقيادة، وفشلها في التصرف تبعاً لذلك. والعسكريون الثلاثة هم من العسكريين العاملين الذين يرغبون بمواصلة خدمتهم في الجيش. هذا ولم تحظى رسائل الفاكس والبريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية المتكررة مع الفرقة 82 حول الادعاءات الرئيسية الواردة في التقرير، بأي ردٍ على الإطلاق.

عندما تفجرت قضية أبو غريب في أبريل/نيسان 2004، زعم كبار المسؤولين في إدارة بوش أن الإساءات الشديدة للسجناء لم ترتكب إلا من قبل قلة من جنود الاحتياط الشاذين من ذوي التدريب السيء، وذلك في سجن واحد من سجون العراق. لكن، ومنذ ذلك الوقت، ظهر إلى العلن مئات من حالات الإساءة الأخرى في كل من أفغانستان والعراق. وقد ورد ذكر تلك الحالات في الوثائق الحكومية الأمريكية، إضافة إلى تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتقارير الصحفية والوثائق القانونية التي أرسلها المعتقلون، وكذلك الروايات التي قدمها المعتقلون إلى منظمات حقوق الإنسان منها هيومان رايتس ووتش.³

³ انظر تقرير هيومان رايتس ووتش: "هل يفلت مرتكبو التعذيب من العقاب؟: المسؤولية القيادية عن إساءة الولايات المتحدة لمعاملة للسجناء"، ،أبريل/نيسان 2005، القسم II (علم من الانتهاكات)، متوفـر على: http://www.hrw.org/reports/2005/us0405/4.htm#_Toc101408092

وانظر أيضاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "تقرير حول معاملة قوات التحالف لسجناء الحرب وغيرهم من الأشخاص الممحبين"، فبراير/شباط 2004، متوفـر على: <http://www.health-now.org/mediafiles/mediafile50.pdf> (ويتحدث عن الإساءة إلى المعتقلين في عدد من الأماكن في العراق، بما في ذلك من بغداد والقائم وتكريت والرمادي وأبو غريب، على الصفحة 7؛ دوغلاس جيـهـلـ وـإـيـرـيكـ شـمـيدـ، "النزاع في العراق: المـعـتـقـلـوـنـ"ـ يقول عـسـكـرـيـوـنـ آـمـرـيـكـيـوـنـ آـنـ 26ـ مـوـتـ بـيـنـ النـزـلـاءـ قـدـ تـكـوـنـ بـسـبـبـ الـاـنـتـهـاـكـاتـ،ـ نـيـوـيـورـكـ تـاـيـمـزـ،ـ 16ـ مـارـسـ/آـذـارـ 2005ـ (يتـحدـثـ عـنـ وـقـعـ حـالـاتـ مـنـ الـاـنـتـهـاـكـاتـ مـاـخـلـفـةـ بـأـفـغـانـسـتـانـ وـالـعـرـاقـ).ـ وـبـشـأنـ الـاـنـتـهـاـكـاتـ فـيـ أـفـغـانـسـتـانـ،ـ أـنـظـرـ تـقـرـيرـ هيـومـانـ رـايـتسـ وـوـتشـ:ـ "ـتـحـمـلـ الحـرـيـةـ:ـ اـنـتـهـاـكـاتـ تـرـتـكـبـهـ الـقـوـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ أـفـغـانـسـتـانـ"ـ،ـ مـارـسـ/آـذـارـ 2004ـ،ـ متـوفـرـ عـلـىـ

دونالد رامسفيلد، 13 ديسمبر/كانون الأول 2004، متوفـرـ على: <http://www.hrw.org/reports/2004/afghanistan0304>

تاغـوـبـاـ،ـ "ـالـبـنـدـ 15ـ 6ـ استـجـوابـ كـتـيبةـ الشـرـطةـ الـعـسـكـرـيـةـ رقمـ 800ـ"ـ،ـ مـارـسـ/آـذـارـ 2004ـ (ويـتـحدـثـ عـنـ "ـعـدـ كـبـيرـ مـنـ الـاـنـتـهـاـكـاتـ الـجـرـمـيـةـ الصـفـيـقـةـ وـالـسـادـيـةـ وـالـخـلـيـعـةـ"ـ فـيـ سـجـنـ أـبـوـ غـرـيـبـ،ـ وـتـتـأـلـفـ مـنـ "ـإـسـاءـةـ لـمـعـتـقـلـيـوـنـ"ـ عـلـىـ نـحوـ مـتـكـرـرـ وـغـيـرـ قـانـونـيـ"ـ،ـ الصـفـحةـ 16ـ)ـ؛ـ الرـاـنـدـ جـورـجـ رـ.ـ فـايـ،ـ "ـالـبـنـدـ 16ـ 6ـ استـجـوابـ مـرـكـزـ اـحـتـجازـ أـبـوـ غـرـيـبـ وـوـحدـةـ الـاسـتـخـبـارـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ رقمـ 205ـ"ـ،ـ (وـتـوـقـعـ 44ـ اـدـعـاءـ بـارـتـكـابـ جـرـائمـ حـرـبـ فـيـ أـبـوـ غـرـيـبـ).ـ وـبـشـأنـ الـاـنـتـهـاـكـاتـ فـيـ غـوـانـانـامـوـ،ـ أـنـظـرـ أـيـضـاـ،ـ هيـومـانـ

صحيح أن الجيش بدأ تحقيقاته ومحاكماته لأفرادٍ من ذوي الرتب الدنيا بسبب الإساءة إلى المعتقلين، لكن ذلك جرى في معظم الأحوال ضمن جلسات استماع إدارية مغلقة وتم خفضت عنه عقوبات إدارية مخففة مثل الاقطاع من الرواتب والتوبيخ، بدلاً من تقديم المتهمنين إلى محكماتٍ جزائية أمام المحكمة العسكرية. ولم يبذل الجيش جهداً للقيام بتحقيق جنائيًّا أكثر اتساعاً يركز على الكيفية التي يمكن أن تكون الرتب العليا قد شاركت بموجبها في تلك الانتهاكات. ولاتزال الإدارة مصرةً على انعدام الصلة بين تلك الانتهاكات وبين قراراتها حول تطبيق اتفاقيات جنيف أو حول أساليب التحقيق المسموحة.

ونقدم روایات العسكريين المباشرة دليلاً إضافياً ينافض الزعم بأن إساءات القوات الأمريكية للمعتقلين كانت حالاتٍ معزولةٍ أو عفوية. فالروایات الواردة هنا توحى بأن هذه الإساءات أكثر اتساعاً مما تم الإقرار به حتى الآن؛ ويشمل هذا جنوداً من الوحدات الأفضل تدريباً وتجهيزاً والتي تحظى باحترام كبير في الجيش الأمريكي. وتصف الروایات، بعباراتٍ حية، أساليب الاستجواب المسينة التي أمر بها أفراد الاستخبارات العسكرية وكان كبار الضباط على علم بها.

أما ما هو أكثر أهمية من ذلك فهو أن تلك الروایات تظهر أن الجنود الأمريكيين في ميدان المعركة لم يكونوا مزودين بإرشاداتٍ واضحة حول معاملة المعتقلين. فعندما أرسلت الإدارة أولئك الجنود للحرب في أفغانستان، ضربت عرض الحائط بالقواعد التي تم تدريبيهم على التزامها (وهي القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف وفي الدليل الميداني للجيش الأمريكي حول الاستجواب الأمني). وبدلاً من ذلك، اكتفى الرئيس بوش بالتصريح بوجوب معاملة المعتقلين "إنسانيةً"، وذلك كنوع من السياسة لا كمطلب يفرضه القانون. كما لم تتخذ أية خطوات لتحديد ما يفترض أن تعنيه كلمة "إنسانية" في التطبيق العملي.⁴ وما أن وصل الجنود إلى العراق حتى طلب منهم قادتهم انتزاع المعلومات من المعتقلين دون إبلاغهم ما هو مسموحٌ وما هو مننوع. وعندما وقعت الانتهاكات، وكانت أمراً محتوماً، لم تلق الإدارة باللائمة إلا على جنودٍ من ذوي الرتب الدنيا بدلاً من أن تتحمل هي المسؤولية.

وتبيّن روایات العسكريين المذكورين كيف ساهم رفض الإدارة التأكيد على الالتزام بالمعايير القانونية، المعترف بها منذ زمن بعيد والمحددة على نحو واضح، في تعذيب السجناء. كما تبيّن كيف أدت تلك السياسات إلى خيانة الجنود في الميدان: إشاعة الاضطراب في صفوفهم، وتعريفهم إلى العقوبة القانونية عند وقوع الانتهاكات، ووضع جميع من يرغبون بالتصريف على نحو مشرف في وضع لا يطاق.

ويقول الضباط الثلاثة الذين قابلتهم هيومن رايتس وورتش أن تعذيب المعتقلين كان يتم بشكلٍ شبه يومي في قاعدة ميركوري طوال فترة خدمتهم هناك (من سبتمبر/أيلول 2003 حتى أبريل/نيسان 2004). ومع أن اثنين من العسكريين قد أفادا أيضاً بوقوع انتهاكات في قاعدة العمليات المتقدمة تاير قرب الحدود السورية، فإن أفظع الحالات هي التي رويت عن قاعدة ميركوري. وتشمل أعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية التي وصفها العسكريون، الضرب المبرح (ذكرت إحدى الروایات أن أحد

رايتس وورتش: "غوانتانامو: روایات المعتقلين"، الموجز غير الرسمي لمنظمة هيومن رايتس وورتش، أكتوبر/تشرين الأول 2004، 2004، <http://www.hrw.org/backgrounder/usa/gitmo1004>.
بلكم المعتقلين وتعريفاتهم"، أوسوبيتد برس، 1 فبراير/شباط 2005؛ نيل آ. لويس، "الصلب الأحمر يكتشف إساءات إلى المعتقلين في غوانتانامو"، نيويورك تايمز، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

⁴ انظر تيموثي فلاينغان، إجابات كتابية على أسئلة مقدمة من عضو مجلس الشيوخ ريتشارد دوربين في أعقاب جلسة التصديق على تعيين فلاينغان مساعداً للمدعي العام للولايات المتحدة في 26 يوليو/تموز 2005. وقد صرخ فلاينغان، الذي كان مستشاراً مساعداً في البيت الأبيض عندما أعلن الرئيس بوش عن أوامرته "بالمعاملة الإنسانية" للمعتقلين، بقوله: "لا أعتقد بأن تعريف 'المعاملة غير الإنسانية' قابل للتعریف الدقيق". وفي حدث آخر مع عضو مجلس الشيوخ ريتشارد دوربين صرخ فلاينغان: لا علم لي بأي توجيه صادر عن البيت الأبيض يتعلق بمعنى "المعاملة غير الإنسانية".

الجنود قام بكسر ساق أحد المعتقلين باستخدام مضرب البيسبول)، وكذلك الكلمات والرفسات على الوجه والصدر والبطن والأطراف، إضافة إلى الرفس المتكرر لأجزاء مختلفة من جسم المعتقل؛ وذلك إلى جانب وضع المواد الكيميائية على المناطق المكسوقة من الجلد وعلى الأعين؛ والوضعيات القسرية الشاقة مثل حمل وعاء ثقيل يحوي ماءً بيدين ممدودتين إلى الأمام، وصولاً إلى فقدان الوعي في بعض الأحوال؛ وكذلك الحرمان من النوم؛ وتعریض المعتقلين إلى الحر والبرد الشديدين؛ وتکویمهم فوق بعضهم في أهرامات بشريّة؛ والحرمان من الماء والطعام (باستثناء الخبز الجاف).

وطبقاً للدليل الميداني للجيش (4-19) الذي يغطي العمليات الخاصة بأسرى الحرب، فإن الشرطة العسكرية مسؤولة عن حماية الأسرى والاهتمام بهم وإحسانهم. وقد قال العسكريون الذين قاتلتهم هيومن رايتس ووتش أنه تم خرق إجراءات الدليل المذكور بتترك مقاتلي الخطوط الأمامية ليقومون بحراسة المعتقلين وإعدادهم للاستجواب بدلاً من الإسراع بنقفهم إلى الخطوط الخلفية كي تهتم الشرطة العسكرية بأمرهم.

وتجري الإشارة دائماً إلى المعتقلين في العراق بعبارة "أشخاص تحت المراقبة -PUCs". وقد تم استنبط هذا المصطلح في أفغانستان لكي يحل محل التعريف التقليدي لسجناء الحرب، وذلك بعد أن فرر الرئيس بوش أن اتفاقيات جنيف غير سارية هناك. وتم نقل المصطلح إلى العراق رغم أن القيادة العسكرية الأمريكية وإدارة بوش دأبها على التصريح بأن اتفاقيات جنيف سارية المفعول هناك. ورغم أنه لا يجوز إطلاق صفة سجين الحرب على جميع الأشخاص الذين يلقى القبض عليهم في ميدان المعركة، فإن العقيدة العسكرية الأمريكية تفسر اتفاقيات جنيف على أنها تتطلب معاملة جميع الأسرى كسجناء حرب مالم، وإلى أن، تقرر "محكمة مختصة" خلاف ذلك⁵.

ويتم احتجاز المعتقلين في قاعدة ميركوري في ما يسمى "خيام الأشخاص تحت المراقبة" والتي تكون مفصولة عن بقية المعسكر بالأسلام الشائكة. وعادةً ما يمضى المعتقلون ثلاثة أيام في القاعدة قبل إطلاق سراحهم أو إرسالهم إلى سجن أبو غريب. ويصدر ضباط الاستخبارات العسكرية، أو ضباط الحرس، الأوامر بشأن معاملة المعتقلين. وقد أخبرنا العسكريون أن المعتقل الذي لا يتعاون مع المحقق يحرم من الماء أحياناً ولا ينال إلا الخبز اليابس طعاماً، كما يتعرض للضرب في أغلب الأحيان. ولم تبذل جهود تذكر لإخفاء سوء معاملة المعتقلين. فقد رأى أحد الجنود الذين قاتلناهم أعمال التعذيب بينما كان يقتاد المعتقلين حديثاً إلى "خيام الأشخاص تحت المراقبة".

وتشير الروايات إلى أن تعذيب المعتقلين أضحى منتشرًا ومتعملاً لدرجة أنه صار وسيلة ينفس بها الجنود عن ضيقهم. وروى بعض الجنود أن قفهم إلى خيمة المعتقلين لضربيهم، أو لإجبارهم على اتخاذ وضعيات مُنهكة جسدياً إلى درجة فقدان الوعي أحياناً، كان موضع ترحاب. كما ذكروا أنه كان يتم استخدام معاون طبي عسكري لإعطاء بعض المسكنات وملء الأوراق الالزمة عندما يصاب أحد المعتقلين بأذية ظاهرة، مثل كسر أحد أطرافه، بسبب الممارسات المذكورة. كما قالوا بأن المسؤولين عن تلك الإصابات كانوا يصرحون بأن المعتقل أصيب أثناء القبض عليه، وكان المعاون الطبي يوقع على ذلك. وكانت حالات كسر العظام تحدث "مرة كل أسبوعين" في قاعدة ميركوري.

ولم يكن إجبار المعتقلين على الوضعيات المجهدة مقتضاً على حالات التنفس عن التوتر، بل كان أمراً جوهرياً في نظام الاستجواب المطبق في الفرقة 82 المحولة في قاعدة ميركوري. فقد كان ضباط الجيش والاستخبارات العسكرية يأمرن الحرس بإجبار المعتقلين على الوضعيات المجهدة قبل الاستجواب، كما كانوا يأمرن بحرمان بعض المعتقلين من النوم والماء والطعام (باستثناء الخبز اليابس). وقد كانت الوضعيات المجهدة التي يتم الأمر بها تستمر طيلة 12-24 ساعة قبل الاستجواب. وكما روى أحد الجنود

⁵ القاضي ج. بيرغر والقاضي ديريك غريمز والقاضي إيريك جنسن (محرون) "الدليل القانوني الميداني"، قسم القانون الدولي والميداني، مركز ومدرسة المحامين العامين والقضاء، شارلواتسفيل فيرجينيا، 2004، صفحة 26.

فإن: "[ضابط الاستخبارات العسكرية]" قال أنه يريد أن يكون المعتقل من هؤلاء مستترًّا ومحظى المعنويات إلى درجة تجعله راغبًا في التعاون".

ويعتقد الجنود أن حوالي نصف المعتقلين في قاعدة ميركوري كان يطلق سراحهم بسبب عدم مشاركتهم في التمرد، لكنهم كانوا يخرجون بنذوب جسدية ونفسية ناتجة عن التعذيب. وقد قال أحد الرقباء لمنظمة هيومان رايتس ووتش: "إن الشخص الجيد يتحول إلى شخص سيء بسبب الطريقة التي تعامله بها".

كان العسكريون الذين قابلتهم هيومان رايتس ووتش قد خدموا كحرس في أفغانستان وشهدوا الاستجوابات في قاعدة تايفير في العراق. وقد ذكرت أن المحققين المدنيين، في تلك المواقع، استخدموها أيضًا الأساليب القسرية ضد السجناء. وقد كانت تتم الإشارة دائمًا إلى هؤلاء المحققين باستخدام المختصر العسكري (OGA) الذي يعني "جهات حكومية أخرى". وكان ثمة اعتقاد بأن هؤلاء يعملون مع وكالة الاستخبارات المركزية، لكن بما أن مصطلح "جهات حكومية أخرى" يشمل هيئات مدنية أيضًا، فإن الجنود الذين تحدث إليهم هيومان رايتس ووتش لم يكونوا متأكدين من تبعية هؤلاء الأشخاص.

وعادةً ما كان احتكاك الجنود المباشر مع محقق "الجهات الحكومية الأخرى" محدودًا، لأن هؤلاء المحققين كانوا غالباً ما يأخذون المعتقلين إلى مبني معزلة، ولا هم من جهة أخرى كانوا عمومًا أكثر حرية في كشف أفعالهم. لكن العسكريين الذين رأبوا سلوك هؤلاء المحققين أكدوا أن الجنود كانوا يطبقون في العراق بعض الأساليب التي تعلموها منهم في أفغانستان، بما فيها الأوضاع المجهدة والحرمان والتجريد من الثواب. وذكر الضابط أنه سمع في قاعدة تايفير أصوات التعذيب تتبع من غرف تحقيق "الجهات الحكومية الأخرى"، لكنه لم يستطع التأكد هل الأصوات حقيقة أم مقلدةً لأنه لم يكن يدخل تلك الغرف. كما قال الجنود أن المحققين المدنيين كانوا ينقلون السجناء من مراكز الاعتقال آخرين معهم الأوراق التي تشير إلى احتجازهم، والواضح أنهم كانوا يرددون "إفأء" المعتقل.⁶

وقد بذل الضابط الذي تحدث إلى هيومان رايتس ووتش جهودًا متواصلة للتعبير عن مخاوفه أمام رؤسائه وللحصول على قواعد أكثر وضوحاً بشأن المعاملة الصحيحة للسجناء. ولكن عندما كان يطرح الأمر كانوا يأمرونه بأن يغلق فمه ويغتصب عينيه، أو أن يفك في مستقبله المهني. أما عندما كان يطلب تعليمات أكثر وضوحاً من الضباط الآخرين، فقد كانوا يطلبون منه اللجوء إلى اجتهاده الخاص.

وصرح الضابط المذكور بأنه أمضى الأشهر السبعة عشر كلها يحاول استيصال القواعد الخاصة بمعاملة السجناء مع حرصه على إجراء استجواب جدي. وقد وصف بإسهاب كيف كان يطرح شكوكه على نحو مباشر عبر التسلسل العسكري، بدءًا برئيسه المباشر، ومرورًا بقائد الكتيبة، إلى مكتب المدعي العسكري العام، وصولاً إلى عددٍ من أعضاء الكونغرس الأمريكي. لكنه كان، في كثير من الحالات، يتلقى نصيحة بأن لا يفصح عن مخاوفه. فقد وبخه قائد كتيبته عندما طالبه بالتحقيق في الادعاءات الفائلة بوجود الانتهاكات. وهو يعتقد بأن كلامه لم يؤخذ على محمل الجد إلا بعد أن بدأ يتصل بأعضاء الكونغرس. وفي الواقع فقد تم إبلاغه، قبل أيام قليلة من نشر هذا التقرير، بأنه لن يُعطي الإنذر بم مقابلة العالمين في مكاتب عضوي مجلس الشيوخ الأمريكي جون ماك كين وجون وارنر أثناء يوم إجازته. وقد قيل له بأنه ساذج وأنه ي GAMER بسيرته المهنية.

⁶ طبقاً لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري (1992)، فإن حالات الانتقام القسري تحدث عندما:

يأخذ صورة القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حرية أي نحو آخر، على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاهما أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعندين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حرية، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون.

إن منظمة هيومن رايتس ووتش ترحب بالتقارير الفائلة بأن الجيش وافق على التحقيق في الانتهاكات التي تحدث عنها هذا التقرير. ولكن لدينا تخوف من أن تقتصر هذه التحقيقات على الجنود والضباط ذوي الرتب الدنيا، بدلاً من أن يأخذ التحقيق مجراه مما علت الرتب. كما أننا فلقون من أن تتضرر السيرة المهنية للعسكريين الذين أبلغوا عن الانتهاكات، كما ألمح رؤاؤهم، بدلاً من مكافأتهم على القيام بواجبهم.

ولابد من مواجهة صريحة لآخافات السياسة والإعلان صراحة عن مسؤولية كبار الموظفين المسؤولين، إذا أريد لقاعدة ميركوري أن لا تحول إلى حلقة أخرى في سلسلة مراكز الاعتقال الأمريكية التي ارتبط اسمها بالوحشية والمعاملة المهينة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تطبيق سمعة القوات المسلحة الأمريكية.

بناء على ما سبق، تدعى هيومن رايتس ووتش إلى ما يلي:

- على المدعي العام الأمريكي تعين مستشار قانوني خاص للتحقيق مع أي مسؤول أمريكي (مهما يكن موقعه أو رتبته) ساهم، أو أمر، أو كانت له مسؤولية قيادية في جرائم الحرب أو حوادث تعذيب أو غير ذلك من أصناف إساءة المعاملة الممنوعة لمعتقلين الولايات المتحدة.⁷
- على الكونغرس الأمريكي تشكيل لجنة خاصة، على غرار تلك التي شكلت بعد 11 سبتمبر/أيلول، للتحقيق في مسألة إساءة معاملة المعتقلين من قبل الجيش الأمريكي والعاملين المدنيين في الخارج، بما في ذلك العوادت الموصوفة في هذا التقرير؛ وذلك كما يقترح التشريع الذي يتبناه عضو مجلس الشيوخ كارل ليفين.
- على الكونغرس أن يطبق تشريع وفقاً للتوجهات التي اقترحها أعضاء مجلس الشيوخ جون ماك كين ولليندي غراهام وجون وارنر، والتي تحظر جميع أشكال معاملة المعتقلين واستجوابهم التي لم ينص عليها صراحة الدليل الميداني للجيش الأمريكي الخاص بالاستجواب الأمني، أو التي تتعارض مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة الفاسدة أو الإنسانية أو المهينة. ويجب أن لا يشمل هذا التشريع الوحدات العسكرية فقط، بل الجهات المدنية التي تساهم في الاستجواب أيضاً، مثل وكالة الاستخبارات المركزية.
- على وزارة الدفاع الأمريكية إجراء تحقيق كامل يشمل جميع الرتب العسكرية حول الادعاءات الواردة في هذا التقرير. ولا يجوز أن يقتصر هذا التحقيق على ذوي الرتب الدنيا، بل يجب أن يطال كبار الضباط والمسؤولين المدنيين من لهم صلة بالسياسات التي أمرت بهذه الانتهاكات أو شجعت عليها أو تساهلت معها. كما يجب اتخاذ الإجراءات التي تضمن عدم معاقبة العسكريين الذين يتقدمون بتقديم معلومات حول سوء معاملة المعتقلين.
- وعلى الفرقة 82 الم gioقة اتخاذ تدابير تضمن إجراء تحقيق فوري في الادعاءات ذو المصداقية حول الإساءة للمعتقلين.

⁷ بغية تمكين المدعي الخاص من امتلاك الصلاحيات الكاملة للتحقيق وتوجيه الاتهام في الانتهاكات بموجب القانون الفيدرالي والنظام الموحد للقضاء العسكري، فإن على وزير الدفاع أن يعين سلطة موحدة للاستدعاء من أجل المثلث أمام القضاء من أجل جميع قطاعات الجيش بحيث تتعاون مع المدعي العام المدني الذي يتم تعينه.